اليمنيون يرفضون التماهي الأممي مع مليشيا الحوثي الإرهابية

إيجاز

صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية

www.ejaznetwork.com | العدد (55) | الإثنين 15 يوليو 2024م

ص 3

تمسك شعبي بقرارات البنك المركزي:

«خطوة محورية» في الانتصار للسيادة الوطنية

البنك المركزي بوجه تحذيرا شديد اللهجة للبنوك التجارية:

اتباع تعليمات المليشيا سيواجه بإجراءات عقابية

ص 3

تنظيم القاعدة يهاجم المناطق المحررة

دعم حوثي وغطاء إيراني

ص 5

منتخب الشباب يستأنف تحضيراته بعد التعثر الآسيوي

ص 5

دي لافوينتي مدرب لاروخا

صائد الجوائز ومكتشف المواهب

ص 5

ص 3

وعود حكومية بتذليل مهام المنظمات في عدن

شركاء تنمية لا ضيوف

السياسات الحوثية المدمرة

ص 4

بنوك صنعاء على حافة الإفلاس

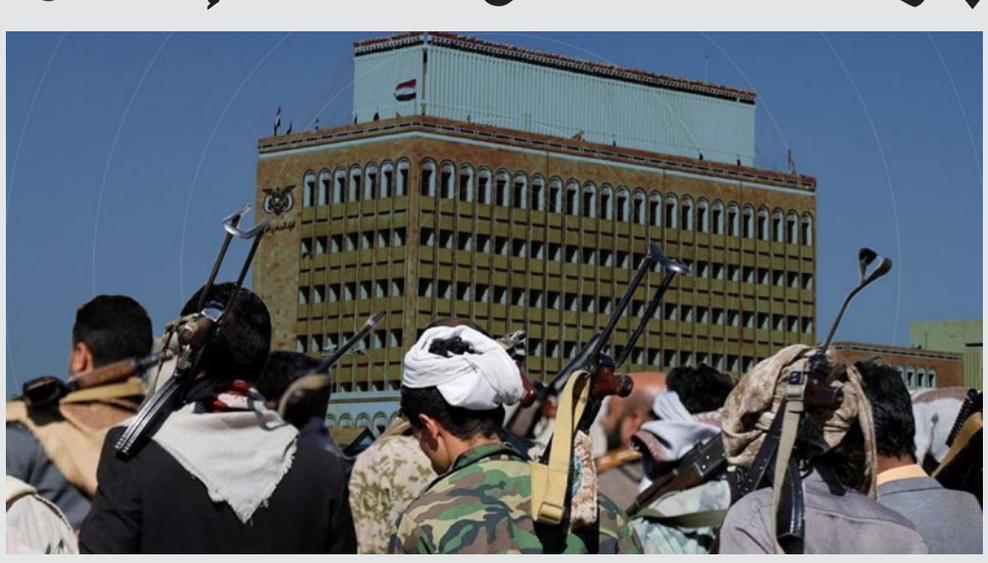

اجتماع طارئ لمجلس القيادة

ردع للممارسات التعسفية الحوثية وتحذير من العودة لخيار التصعيد الشامل

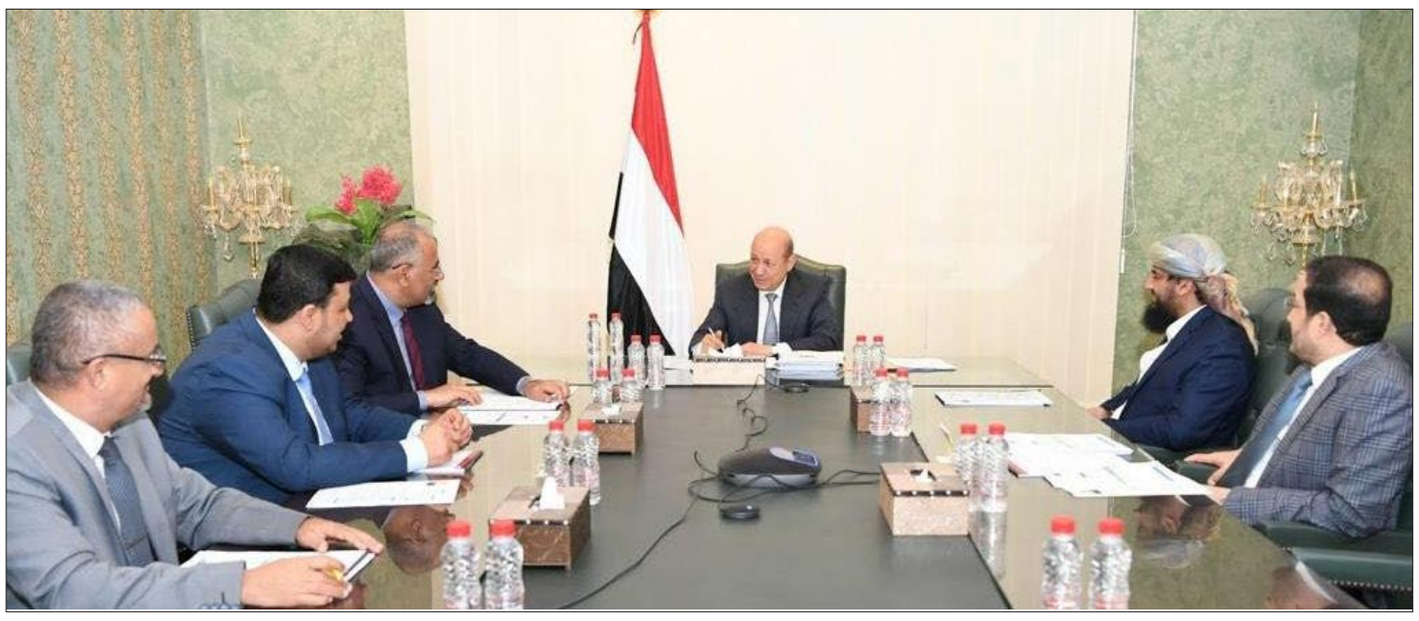

الرئيس العليمي يشيد بالتدخلات الكويتية السخية في اليمن

الرياض - سبأنت

استقبل فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، اليوم الاثنين، سفير دولة الكويت لدى اليمن فلاح الحجرف.

و في اللقاء، نقل السفير الكويتي لفخامة الرئيس، تحيات أخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الاحمد الجابر الصباح، امير دولة الكويت، وولي عهده الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وتمنياتهما له وأعضاء المجلس موفور الصحة والسعادة، وللشعب اليمني، الامن، والاستقرار، والسلام.

بدوره حمل رئيس مجلس القيادة الرئاسي السفير الحجرف، نقل تحياته وأعضاء المجلس إلى القيادة الكويتية، وتمنياتهم للشعب الكويتي الشقيق كل التقدم والرخاء في ظل قيادته الرشيدة.وتطرق اللقاء، الى العلاقات الثنائية بين البلدين، والشعبين الشقيقين، والآفاق الواعدة لتعزيزها في مختلف المجالات.كما تطرق اللقاء، الى مستجدات الوضع اليمني، والدعم الإقليمي والدولي المطلوب لمسار الإصلاحات الاقتصادية والخدمية، وجهود الاشقاء والأصدقاء من اجل اطلاق عملية سياسية شاملة تلبي تطلعات جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة، والاستقرار، والسلام والتنمية.

وجدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، باسمه واخوانه أعضاء المجلس، والحكومة والشعب اليمني، التعبير عن عظيم شكره وتقديره لأخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وولي عهده، وحكومته، على التوجيهات الكريمة بدعم الخطوط الجوية اليمنية بثلاث طائرات، ومحركين، استجابة لطلب رئاسي.كما أشاد فخامة الرئيس، بمواقف دولة الكويت المشرفة، وتدخلاتها الإنسانية والإنمائية السخية، ودعمها المخلص لتطلعات الشعب اليمني وقيادته السياسية في مختلف المراحل والظروف.

إيجاز متابعات

عقد مجلس القيادة الرئاسي، الجمعة الماضية، اجتماعا طارئا برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس، وبحضور أعضائه، عيدروس الزبيدي، سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، عثمان مجلي، بينما غاب بعذر عضو المجلس فرج البحسني.

ووقف مجلس القيادة الرئاسي امام تطورات الساحة الوطنية، وعلى رأسها الأوضاع المعيشية، والخدمية، والإصلاحات الاقتصادية، والمصرفية، والتهديدات الحوثية الإرهابية لإعادة المشهد الى مربع الحرب الشاملة.

واطلع المجلس على رسالة المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ الى رئيس مجلس القيادة الرئاسي التي تضمنت طلب دعم رئيس وأعضاء المجلس لإطلاق حوار برعاية الأمم المتحدة لمناقشة التطورات الاقتصادية الاخيرة، وسبل حلها بما يخدم المصلحة العليا للشعب اليمني.

واكد المجلس بهذا الخصوص تمسكه بجدول اعمال واضح للمشاركة في أي حوار حول الملف الاقتصادي، بما في ذلك استئناف تصدير النفط، وتوحيد العملة الوطنية، وإلغاء كافة الإجراءات التعسفية بحق القطاع المصرفي، ومجتمع المال والاعمال.

ونوه المجلس في هذا السياق بالإصلاحات التي تقودها الحكومة والبنك المركزي اليمني من أجل تحسين الظروف المعيشية، واحتواء تدهور العملة الوطنية، وحماية النظام المصرفي، وتعزيز الرقابة على البنوك وتعاملاتها الخارجية، والاستجابة المثلى لمعايير الإفصاح والامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

واكد المجلس مضيه في ردع الممارسات التعسفية للمليشيات الحوثية الإرهابية، مع انتهاج اقصى درجات المرونة، والانفتاح على مناقشة اي مقترحات من شأنها تعزيز استقلالية القطاع المصرفي، والمركز القانوني للدولة في العاصمة المؤقتة عدن.

كما وقف مجلس القيادة الرئاسي امام التهديدات الإرهابية للمليشيات الحوثية العميلة للنظام الإيراني، باستئناف التصعيد العسكري وإعادة الأوضاع الى مربع الحرب الشاملة، دون اكتراث للمعاناة الانسانية التي طال امدها.

ودعا المجلس المليشيات الحوثية الى عدم الهروب من الضغوط الداخلية والشعبية، واولوياتها المعيشية، نحو التلويح بمغامرات كارثية، واستمرار المزايدة بأوجاع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، بعد ان اثبت هذا النهج الدعائي زيفه، وفشله على مدار السنوات الماضية، في تغيير قناعات الشعب اليمني، والمواقف الإقليمية، والدولية.

وحذر مجلس القيادة الرئاسي المليشيات الإرهابية من العودة الى خيار التصعيد الشامل، الذي من شأنه مضاعفة المعاناة وتدمير ما تبقى من مقومات الحياة، ومصادر العيش الشحيحة للشعب اليمني، والتفريط بالمساعي الحميدة التي يقودها الاشقاء في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان لإنهاء الحرب واستعادة مسار السلام، والاستقرار والتنمية، مؤكدا في الوقت نفسه جاهزية القوات المسلحة بكافة تشكيلاتها العسكرية لردع أي مغامرة عدائية.

مجلي خلال لقائه السفير الإماراتي:

مليشيا الحوثي هي من ذهبت إلى التصعيد

إيجاز متابعات

التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي، عثمان مجلي، الأحد، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى اليمن، محمد حمد الزعابي.

جرى خلال اللقاء، مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، والتطورات الراهنة، والمساعي الأخوية التي تبذلها دولة الإمارات لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن.

وأكد مجلي، استمرار مجلس القيادة في اتخاذ الإجراءات والمعالجات التي تحفظ للشعب اليمني حقه في حماية مقدراته الوطنية، واستعادة الدولة، وتعزيز الاقتصاد، والحفاظ على العملة الوطنية، وتحجيم النهج العدائي لميليشيات الحوثي الإرهابية المستمر في تدمير الاقتصاد والنظام النقدي، ونهب مدخرات المواطنين، وإفلاس البنوك التجارية، واستخدام المنظومة المالية في مناطق سيطرتها لتبييض الأموال، وتمويل أنشطتها الإرهابية في الداخل والخارج.

وقال عضو مجلس القيادة « أن ميليشيات الحوثي هي من ذهبت إلى التصعيد عبر فرض فوارق الصرف، واستهداف موانئ تصدير النفط، واستحداث نقاط جمركية وضريبية خارج سلطة القانون، كما احتجزت طائرات الخطوط الجوية اليمنية، وأعاقت نقل الحجاج، ومنعت اليمنيين من السفر للعلاج في الخارج، وأفشلت مؤخراً مشاورات مسقط وإطلاق سراح الأسرى والمختطفين، وامتنعت الإفصاح عن المختطف محمد قحطان منذ تسع سنوات أو السماح لأسرته بزيارته».

وأشاد مجلي بالدور الإماراتي، والإسناد الأخوي في تحالف دعم الشرعية وتحقيق السلام والأزدهار في اليمن

بدوره أكد السفير الاماراتي، التزام بلاده بالوقوف مع الشعب اليمني وقيادته ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي، ودعم وحدة القرار والموقف في استعادة مؤسسات الدولة، والحفاظ على اليمن وسلامة أراضيه.

بن مبارك والممثل المقيم لليونيسف

نقاش حول «تأمين تمويل الحوالات النقدية غير المشروطة»

عدن-سبأنت

استقبل رئيس مجلس الوزراء، الدكتور أحمد عوض بن مبارك، أمس الاحد، في العاصمة المؤقتة عدن، الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدى اليمن، بيتر هوكينز.

جرى خلال اللقاء، مناقشة التدخلات الإنسانية للمنظمة في اليمن، وتأمين التمويل لمشروع الحوالات النقدية غير المشروطة والتي تستفيد منها شريحة واسعة من المشمولين في كشوفات صندوق الرعاية الاجتماعية، وآليات الرقابة والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة لتنفيذ المشروع.

كما تم مناقشة، الانتهاكات الحوثية الخطيرة وتدخلاتها في عمل المنظمات والوكالات الأممية والدولية ، وانتهاكاتها الجسيمة بحق موظفي الإغاثة الدولية، واختطاف العشرات منهم خلال الشهر الماضي.

وأكد دولة رئيس الوزراء بهذا الخصوص، أهمية ممارسة أقصى الضغوط لدفع مليشيا الحوثي الإرهابية على اطلاق سراح كافة المختطفين دون قيد او شرط.

واطلع رئيس الوزراء، من المسؤول الاممي على إيضاحات حول مشاريع المنظمة في المجال الصحي ومشروع الحوالات النقدية وغيرها من المشاريع التي تنفذها بالتنسيق والشراكة مع الحكومة..منوهاً بدعم الحكومة لتسهيل عمل المنظمات الإنسانية والاغاثية والحرص على تعزيز أطر التنسيق في مختلف الجوانب.

اليمنيون يرفضون التماهي الأممي مع الحوثيين

مسيرة تعز الجماهيرية:

قرارات البنك المركزي «خطوة محورية» في الانتصار للسيادة الوطنية

إيجاز متابعات خاصة

خرج آلاف اليمنيين، الإثنين، في عدد من المحافظات، دعما للقرارات المحورية التي اتخذها البنك المركزي اليمني لإنقاذ الاقتصاد الوطني، والتحذير من أي ضغوط أممية لإلغائها والتماهي مع المليشيا الحوثية.

وشهدت محافظات تعز والحديدة والضالع، مسيرات جماهيرية حاشدة دعما للقرارات الخاصة بسحب تراخيص البنوك التجارية الستة التي رفضت نقل مراكزها المالية إلى العاصمة المؤقتة عدن.

وعبّر أبناء محافظة تعز، جماهيرا وقوى سياسية ومكونات شبابية ونقابية وفعاليات مدنية عن التمسك بقرارات البنك المركزي اليمني عدن، وذلك في بيان صادر عن المسيرة الجماهيرية.

وحذر البيان، من أي محاولات لتعليق هذه القرارات والانخراط في مفاوضات عبثية، لافتا إلى أنها ستكون في حال الإقدام عليها بمثابة انتحار سياسي، واستمرار في النهج العبثي من المفاوضات التي لا ينجز فيها مكاسب سوى المليشيات الحوثية التي تتعامل مع الاقتصاد اليمني كمصدر للثراء وتمويل أنشطتها الإرهابية بنفس الوقت الذي تمارس فيه جرائم نهب سافر للقطاع الخاص ونهب المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يتطلب استعادة زمام المبادرة في معركتنا الوطنية ضد الجماعة الإرهابية، وتخليص اليمن من مشروعها الإرهابي العنصري.

وأكد أبناء تعز، الرفض القاطع لضغوط المجتمع الدولي ومكتب المبعوث الأممي بتعليق إجراءات البنك المركزي اليمني عدن، معتبرين ذلك انحيازا مطلقا للمليشيات الحوثية المدعومة من إيران، وتمكينها من مقدرات البلد وسيادته، وتجسيدا لاستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، ومصادرة حاضر ومستقبل ملايين اليمنيين.

كما حذرت المسيرة، من الإقدام على أي مفاوضات في الملف الاقتصادي تتجاوز قرارات البنك وموقف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة المعلنة مع تأكيدنا على الآتي: استئناف تصدير النفط والغاز، و إنفاذ قرارات البنك المركزي اليمني عدن الخاصة بإلغاء الطبعة القديمة من العملة وتوحيد النظام المالي، إضافة إلى وقف الإجراءات التعسفية تجاه البنوك وقطاع المال والاعمال وانهاء الانقسام المصرفي علاوة على التزام مليشيات الحوثي بتوريد عائدات ميناء الحديدة لتغطية رواتب موظفي الدولة، والمجالات الخدمية.

وقال البيان، إن الجمهورية مرت خلال عشر سنوات من الحرب بموقف عسير ملئ بالانتصارات والانعطافات والانتكاسات أيضا لكن الإرادة الشعبية اليوم صارت أكثر صلابة من الأمس نتيجة ما عرفته عن هذه الجماعة الإرهابية وممارستها القبيحة بحق الشعب وها هيا تحضر نفسها لثورة شعبية ستنطلق من مدن وجبال وشعاب اليمن لتسحق الماضي البغيض وللأبد.

وأكد أبناء تعز واليمن بشكل عام، أن أي مفاوضات وخرائط سلام دون الالتزام بالقرارات السيادية للشرعية اليمنية، ودون اشراك المكونات السياسية والمدنية يعد ادامة لمسلسل الخراب والإرهاب الحوثي بحق اليمن واليمنيين، وانتقاص جسيم من الشرعية السياسية التوافقية.

كما شهد مدينة الخوخة بمحافظة الحديدة، اليوم الإثنين، مسيرة جماهيرية حاشدة، جابت شوارع المدينة، بمشاركة محافظ المحافظة الدكتور الحسن طاهر، وقيادات السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية، دعماً وتأييداً لجهود مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، وقرارات البنك المركزي اليمني، لوقف عبث مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني بالاقتصاد الوطني.

وأكد المتظاهرون، في بيان صادر عنهم، دعمهم لقرارات البنك المركزي اليمني الهادفة لتحسين الوضع الاقتصادي، مؤكدين أن العملة الوطنية هي ملك للشعب، وحمايتها حق سيادي للحكومة المعترف بها دوليا.

وكان البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، قد أدان أمس الأحد، بأشد العبارات الممارسات التعسفية لميليشيا الحوثي الإرهابية، ضد القطاع المصرفي الوطني وخاصة البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر التي مازالت إداراتها الرئيسية بالعاصمة المحتلة صنعاء وفروعها العاملة بالمحافظات المحررة.

وذكر بيان صادر عن البنك عن استخدام المليشيات كل وسائل الضغط والإكراه والابتزاز لإجبارها على قفل فروعها وتجميد أعمالها بالتجاوز لكل القوانين والأعراف المصرفية، مشددا على أن هذا التصرف غير المسؤول لهو دليل كاشف عن مدى تغول المليشيا الحوثية على هذا القطاع الحيوي الهام وإصرارها على العبث به.

وأضاف أن هذا التصرف من الميليشيا يعتبر مؤشر عن عجز إدارات تلك البنوك عن مقاومة الضغوط الحوثية وممارسة مهامها المصرفية وفقاً للقوانين المنظمة المحلية والدولية للعمل المصرفي بما يحافظ على سلامة القطاع المصرفي وعلى حقوق وأموال المواطنين، مما قد يعرض تلك البنوك وإداراتها لإجراءات قانونية صارمة من قبل البنك المركزي اليمني.

وحذر البنك المليشيات الإجرامية من استمرارها بالممارسات العبثية بحق البنوك الوطنية وإجبارها على ممارسات تتعارض مع الممارسات المصرفية والقوانين والأعراف السائدة المنظمة للعمل المصرفي لتحقيق استعراضات فارغه وبطولات زائفه، مؤكدا على ضرورة وقف تلك الممارسات والانتهاكات التي أضرت بالمواطن اليمني وحرمته من مدخراته واستثماراته وعقدت سبل عيشه وتكاد تقطع تواصله مع العالم بممارساتها الإرهابية وانتهاكاتها الصارخة للقوانين والأخلاق.

لقاء حكومي مع ممثلي المنظمات الدولية العاملة في عدن

شركاء تنمية لا ضيوف

الإرياني: حريصون على تذليل الصعوبات أمام المنظمات وممارسة هذه المنظمات عملها باستقلالية كاملة، وتحريرها من الضغوط الحوثية

الداعري: مليشيا الحوثي لا تؤمن بالسلام وتاريخها الأسود في نقض العهود والمواثيق خير شاهد

التقى وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، ووزير الدفاع، الفريق الركن محسن الداعري، ومحافظ حضرموت، مبخوت بن ماضي، مساء أمس، ممثلي المنظمات الدولية العاملة في العاصمة المؤقتة عدن، ونقل الارياني خلال اللقاء، للجميع تحيات فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، واخوانه اعضاء المجلس،

عدن - سبأنت

ودولة رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك.. معبرا عن سعادته الغامرة بهذا اللقاء الذي يعد باكورة لعمل مشترك بين الوزارة المنظمات..مشيرا إلى أن اليمن جزء اصيل من عصبة الأمم المتحدة، وان ممثلي المنظمات الدولية ليسوا ضيوف بل شركاء في استعادة اليمن لعافيته وأمنه واستقراره.

واكد الإرياني، ان الشرعية تمثل مصالح اليمنيين كافة وتحرص عليها وهي مسؤولة عنهم جميعاً بما في ذلك المتواجدين في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، وتحرص على توفير الخدمات لهم بدون استثناء..موضحاً أن المجتمع الدولي يدرك ذلك فالشرعية تقدم التنازلات تلو الأخرى في هذا السياق ليس ضعفاً وانما من باب الحرص على المواطنين.

وطالب الإرياني، المنظمات نقل مقرات عملها إلى العاصمة المؤقتة عدن..مجدداً التأكيد على اهتمام الحكومة بقيادة دولة رئيس الوزراء بتسهيل الاجراءات وتقديم كامل التسهيلات للمنظمات الدولية لإنجاح مهامها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، والحرص على ممارسة هذه المنظمات عملها باستقلالية كاملة، وتحريرها من الضغوط والشروط المستمرة التي تمليها عليهم مليشيات الحوثي لتحقيق اجندتها الخاصة التي لا ترتبط بمصالح اليمنيين.

وأشار الإرياني، الى ان اللقاء شكل فرصة للتعارف وتطوير الشراكات القائمة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة العاملة في اليمن..مبدياً استعداد الوزارة لإقامة شراكات بناءة مع المنظمات في المجالات ذات الاهتمام المشترك سواء في الإعلام أو الثقافة او السياحة لأهمية هذه المجالات في صناعة الوعي والتنوير وايضاً الحفاظ على التراث اليمني والموروث الثقافي والفني المعرض للدمار بسبب عبث مليشيا الحوثي الإرهابية ومواجهة الفكر المتشدد والمتطرف وفي مقدمته غسل عقول الأجيال الناشئة في مناطق سيطرة المليشيا .

وتطرق الارياني إلى معاناة الموظفين لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي إثر موجة الاعتقالات الأخيرة، وتوجيه تهم «الخيانة، والعمالة» لهم، والتي جسدت مستوى المخاطر التي يتعرض لها العاملين في تلك المنظمات، ونقل للحاضرين قلق عدد من اهالي المختطفين واستيائهم من ردة فعل المجتمع الدولي الضعيفة تجاه هذه الجريمة التي تضاف لجرائم المليشيا بحق اليمنيين.

وأكد الإرياني، أن هذه الممارسات الاجرامية امتداد لنهج المليشيا الحوثية منذ الانقلاب في التضييق على المنظمات الدولية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، والحملات السياسية والاعلامية التي شنتها عليها بهدف الضغط والابتزاز والمساومة، ومحاولاتها تسخير انشطتها لخدمة اهدافها، عبر نهب المساعدات وفرض قوائم المستفيدين من عناصرها.

وتحدث الارياني عن نزوح عدد كبير من رؤساء المنظمات المحلية العاملة في المجال الإنساني من مناطق سيطرة مليشيا الحوثي خوفا من اختطافهم في إطار حملة الاختطافات التي طالت العاملين في المنظمات الاممية، وخاصة بعد تهديدات المدعو مهدي المشاط رئيس ما يسمى «المجلس السياسي الاعلى» واعلانه مهلة شهر لكل من عملوا مع المنظمات خلال الفترات الماضية لتسليم أنفسهم.

وشدد على ضرورة تحرك الامم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية، وممارسة ضغوط حقيقية على مليشيا الحوثي لاطلاق كافة المحتجزين، واتخاذ اجراءات قوية ورادعة تتناسب مع تلك الجرائم..مشيراً الى ان الصمت الدولي ازاء حملات الخطف والاحتجاز القسري المتواصلة والمتصاعدة، سيدفع المليشيا لمزيد من تصعيد إجراءاتها القمعية، واستخدام المحتجزين كورقة للضغط والابتزاز والدعاية الإعلامية.

وثمن الارياني، الدور الاخوي والنبيل لتحالف دعم الشرعية بقيادة الاشقاء في المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم اللا محدود للحكومة والشعب اليمني في الجوانب الإنسانية والإغاثية والتنموية سواء عبر البرنامج السعودي لاعمار وتنمية اليمن ، او عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وكذلك ما يقوم به الهلال الأحمر الإماراتي من مشاريع انسانية.

إلى ذلك اكد وزير الدفاع، ان مليشيا الحوثي لا تؤمن بالسلام وتاريخها الاسود في نقض العهود والمواثيق خير شاهد..مشيراً الى التصعيد المستمر لها في كافة الجبهات وبشكل يومي، واستغلال المليشيا للأطفال وتجنيدهم والتغرير بهم والدفع بهم إلى الجبهات واستخدامهم كدروع بشرية..مؤكداً التزام الحكومة بالقانون الدولي والانساني والقوانين اليمنية التي تجرم تجنيد الأطفال، وتقوم وزارة الدفاع بمراجعة ميدانية دائمة وشاملة لهذا الأمر.

فيما قدم محافظ حضرموت، شرحاً موجزاً عن الوضع الذي تعيشه المحافظة على كافة المستويات..مشيداً بمستوى وعي المواطنين الذين يشكلون سند للسلطة المحلية ويساهمون في تثبيت الامن والاستقرار في المحافظة..موجهاً الدعوة للمنظمات الدولية لزيارة المحافظة وحضور فعاليات مهرجان البلدة السياحي الذي سينطلق يوم غدا الاثنين..متمنياً عقد لقاء مع هذه المنظمات في حضرموت لمناقشة اوجه التعاون المشترك.

وتحدث مستشار رئيس مجلس الوزراء، جمال بن غانم، عن الجهود التي تبذلها الحكومة في اطار تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية، وتعزيز الشراكة معها بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من الدعم الذي تقدمه،..مؤكدا ان الحكومة تعمل بشكل دؤوب وجاد على تقييم ومراجعة اوجه القصور لتلافي الاخطاء والانتقال إلى مرحلة جديدة في اطار التكامل.

من جانبه اكد نائب منسق الأمم المتحدة المقيم لدى اليمن ومنسق الأمم المتحدة في مناطق الشرعية، على وجود شراكة قوية بين الامم المتحدة والحكومة اليمنية، وان زملاءه في الوكالات الاممية والصناديق لديهم شراكات مع الوزارات ذات العلاقة بطبيعة عملهم.

حضر اللقاء نائب الممثل المقيم في اليمن دييغو زوريلا ، ومدير الـ UNMHA، محمد منصور، ومدير مكتب المبعوث الأممي، ادوارد جاكسون، ومدير الـ OCHA، سعيد هيرسي، ومدير الـ WFP، محمد شيخ، ومدير الـ UNDP، عبدالمنعم مصطفي، ومدير الـ UNFPA، جان بول، ومديرة الـ UN WOMEN، دينا زوربا، والقائم بأعمال مدير الـ UNICEF، علي ضو البيت، ومدير الـ IOM، مهند ربايعي، ومديرة الأمن و السلامة بريسيلا ساداتشي، ومدير الـ UNHCR، محمد رفيق، والقائم بأعمال مفوضية حقوق الإنسان، بدر فاروق، ورئيس مؤسسة ١٤ اكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، محمد باشراحيل، ووكيل وزارة الإعلام عبدالباسط القاعدي.

ـ نائب منسق الأممي:

هناك شراكة قوية بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية،

ارتفاع مخاطر التعثر:

بنوك صنعاء على حافة الإفلاس

تتفاقم أزمة البنوك والمصارف في صنعاء، جراء السياسات المدمرة التي تنتهجها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، خلال التسع السنوات الماضية، لتصبح هذه الأزمة مع مرور الوقت عصية على المعالجات ككرة من النار تندفع بقوة من أعلى نحو الأسفل، لتلتهم في طريقها كافة سبل العيش، والأنشطة الاقتصادية، مع تزايد سرعتها مدفوعة بعوامل أمنية وسياسية، لتزيد من كلفتها الباهظة على الوضع الاقتصادي والمعيشي بشكل عام.

وفيق صالح: مركز اليمن والخليج للدراسات باحث متخصص في الشأن الاقتصادي

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في نمو اقتصاديات الدول، من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع لدفع عجلة الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني، لكن ما تواجهه البنوك التجارية والمصارف في اليمن من مخاطر وتعثر، قد تؤدي بها إلى الشلل التام، مع انعدام البيئة الآمنة للعمل التجاري، في مناطق جماعة الحوثي، فضلا عن ممارساتها التي أدت إلى ندرة السيولة، وعجز البنوك عن الإيفاء بالتزاماتها المالية.

بدء الأزمة

بدأت أزمة البنوك، مع عدم حصولها على عوائد استثمارات أذون الخزانة لدى البنك المركزي بصنعاء، منذ العام 2016، ما تسبب بأزمة سيولة حادة لدى البنوك، حيث عجزت بعضها على دفع ودائع المودعين والعملاء. (1) تضاعفت أزمة القطاع المصرفي، مع شروع مركزي صنعاء التي تديره جماعة الحوثي، على تحويل استثمارات البنوك في أذون الخزانة إلى أرصدة حسابات جارية لديه غير قابلة للسحب حتى لا يحتسب لهم أي فوائد عليها. (2)

هذه الممارسات التي قامت بها جماعة الحوثيين عبر إدارة البنك المركزي في صنعاء بحق البنوك التجارية، أسهمت في تراجع الثقة في النظام المصرفي لدى التجار اليمنيين ورجال الأعمال، وهو ما أدى إلى تدفقات مالية ضخمة من شبكات الأموال الرسمية إلى الشبكات غير الرسمية. (3)

منذ ذلك الحين، واجهت البنوك أزمة سيولة متزايدة في العملات الأجنبية والمحلية على حد سواء، مع تناقص أوراق الريال اليمني المتداولة والمتوفر منها للإيداع في البنك المركزي اليمني، كما دفعت أزمة السيولة بصنعاء، بنوكا تجارية إلى التعامل بالريال السعودي.

في مارس من العام الماضي، أقرّ مجلس النواب فاقد النصاب الموالي لجماعة الحوثي في صنعاء، قانوناً يقضي بإلغاء جميع الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها، ومصادرة جميع فوائد المودعين في البنوك، وكذلك مصادرة كل أرباح البنوك من أذون الخزانة والصكوك ومصادرة ديونها، تحت مبرر مكافحة الربا. (4)

منع هذا القانون، كل التعاملات التي تتضمن الفائدة أو المساهمة أو الأرباح أو العمولة، كما جرّم صيغ المرابحة التي تمثل 90 في المائة من أنشطة البنوك الإسلامية، وجرّم البيع بالتقسيط الآجل، وبيع الوفاء وبيع الدين وغيرها، وهو ما أدى إلى حرمان البنوك من أكبر نسبة من إيراداتها المتمثلة بالفوائد، والتي تبلغ أكثر من 80%، فضلاً عن إحلال شركات الصرافة محل الجهاز المصرفي في كافة التعاملات والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، خصوصاً مع ما تعانيه البنوك من شحة شديدة في السيولة، وسيطرة الجهاز المصرفي غير الرسمي على النسبة الأكبر من الكتلة النقدية في السوق. (5)..هذه الممارسات التي قامت بها جماعة الحوثي، دفعت بالعديد من البنوك والمصارف إلى حافة الإفلاس، حيث بادر عملاء إلى سحب ودائعهم من البنوك، إلا أن هذه البنوك عجزت عن الإيفاء بالتزاماتها المالية، نتيجة الاستيلاء عليها من قبل البنك المركزي بصنعاء.

تضاعفت الأعباء على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي، لاسيما مع ما يمثله القطاع البنكي من شريان حيوي، لمجمل الأنشطة الاقتصادية والواردات، حيث تعتمد بلادنا في تلبية احتياجاتها الغذائية ومستلزمات الإنتاج على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى النقد الأجنبي من خلال تحويلات المغتربين وتلك العمليات التجارية التي تتم من خلال الاعتمادات المستندية، والتي تقوم البنوك المحلية بتغطية حساباتها في الخارج لتمويل الواردات.

خلّف قرار منع الفائدة عواقب سلبية على الوضع الاقتصادي، لاسيما وأنه جاء في ظل وضع حرج للغاية، مع غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد، إضافة إلى أنه جاء في ظل وجود ديون واستحقاقات متراكمة بمبالغ ضخمة بتعاملات بنكية ستصبح ممنوعة وهي تستدعي السداد قبل التحول الفوري، في الوقت الذي تفتقر فيه الحكومة وبقية القطاعات للأموال اللازمة لتصفية هذه الديون.

شحة السيولة

في منتصف مايو من العام الجاري، شهدت العاصمة صنعاء احتجاجات غير مسبوقة أمام البنوك التجارية الخاصة، شارك فيها عشرات المودعين الذين طالبوا بالإفراج عن ودائعهم المحتجزة، بعد توقف البنوك عن صرف المبالغ المالية المحدودة التي كانت تُصرف للمودعين كأقساط. (6)

مثّل قانون منع الفائدة الذي مررته جماعة الحوثي في مارس 2023، القشة التي قصمت ظهر البعير، وأفقدت البنوك التجارية والمصارف الإسلامية أهم وظائفها المالية والمصرفية، لتغدوا هذه البنوك مهددة بالإفلاس، مع عجزها عن مواجهة التزاماتها المالية، وشلل الحركة المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى قيام بعض البنوك بتسريح مدراء إدارات، وفروع ورؤساء الاقسام وموظفين، خلال نوفمبر من العام 2023. (7)

وخلال عملية البحث والتقصي عن أوضاع البنوك في صنعاء، حصل محرر هذه المادة، على معلومات تفيد بأن بعض الأقسام والأعمال في البنوك والمصارف، لم تعد تقدم أي خدمات، بسبب أزمة السيولة، في حين اقتصرت بعض الإقسام على العمل بعدد لا يزيد عن خمسة موظفين بالفرع الواحد، لإدارة الفرع وتنفيذ الأعمال.

تعددت الوجهات المصرفية، التي طرحنا عليها الاستفسارات والأسئلة بالمتعلقة بهذه الأزمة، حيث أرجعت بعض المصادر المسؤولة ندرة السيولة إلى احتجاز أرصدة البنوك، من قبل البنك المركزي بصنعاء الذي تديره جماعة الحوثي.

استفحلت مأساة البنوك، مع ضخامة المبالغ المحتجزة من قبل مركزي صنعاء، حيث كانت البنوك التجارية تستثمر أغلب أرصدتها إضافة إلى ودائع العملاء، في اذون الخزانة، أدوات الدين العام بالبنك المركزي بصنعاء، منذ ما قبل سيطرة جماعة الحوثي على البنك في نهاية 2014.

تداعيات الممارسات الحوثية المقوضة للقطاع المصرفي، دفعت بنوك تجارية، إلى دفع رواتب موظفيها بشكل جزئي، وعلى فترات طويلة، والسحب وفقاً لحجم السيولة المتوفرة، من خمسة آلاف إلى خمسة عشر آلاف باليوم الواحد.

على أن الضربة الأعنف التي تلقتها البنوك خلال هذه الأزمة، هو الشلل الكبير الذي أصابها في التعامل مع القطاع التجاري، حيث تراجعت نسبة الإقبال من قبل التجار والمستوردين على الإيداع في البنوك، كونهم لا يستطيعون الحصول على ودائعهم بعد ذلك، حالما أرادوا سحب حقوقهم وودائعهم، وهو مؤشر على انعدام الثقة في التعامل مع القطاع البنكي، وهشاشة الوضع القائم في الجانب المالي والمصرفي.هذه الظواهر المدمرة التي أصابت البنوك والمصارف في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، كلها تعود إلى السياسات التي انتهجتها الجماعة في تعاملها مع البنوك، لتزداد الأوضاع سوءاً بعد صدور قرار منع التعاملات الربوية، في مارس 2023.

شلل العمل البنكي

وفي الحقيقة أن آثار هذا القرار لم تصب البنوك التجارية فحسب، بل شملت المصارف الإسلامية، من خلال منع التعامل بصيغ المرابحة، وهي الشائعة في الاستخدام لدى البنوك الإسلامية، حيث تُقرها كافة المذاهب الإسلامية.

شملت جوانب الاستهداف من قبل جماعة الحوثي، ضد القطاع المصرفي، في البدء بتجميد أرصدة البنوك التقليدية التي كانت مخصصة للاستثمار في الدين الحكومي وعادتها (أذون الخزانة)، ومن ثمّ منع البنوك الاسلامية من تسييل ما لديها من أصول استثمارية كأراضي وعقارات، وعدم السماح ببيعها والتصرف بها، إلا بعد موافقة البنك المركزي بصنعاء، الأمر الذي جعل هذه البنوك عاجزة عن التصرف بأصولها وممتلكاتها، تنتظر شبح الإفلاس والانهيار.

يشير هذا الأمر بوضوح إلى مدى الاستهداف الحوثي لحركة المال، حيث تعتمد المصارف الإسلامية، في جزء كبير من أنشطتها على الجانب العقاري، من خلال صيغة المرابحة، كونها لم تشارك في الاستثمار بأدوات الدين العام، أذون الخزانة.

عدم حصول المودعين على ودائعهم وحقوقهم من البنوك التجارية، دفع بالبعض منهم - وفقا لإفادات مؤكدة حصل عليها معد الورقة - دفع بهم للذهاب والشكوى لدى مركزي صنعاء، لكنّ البنوك ترد مباشرة بأن أرصدتها وأموالها محتجزة لدى البنك المركزي بصنعاء، وهو السبب الرئيسي في عجز البنوك عن تسليم ودائع العملاء.

ولجأت بعض البنوك إلى استخدام أموال المودعين، المودعة من بعد الفترة 2018 و2020 ، في مواجهة طلبات العملاء العاديين، والتي تتراوح المبالغ من 50 الى 100ألف بالشهر الواحد، حتى وصل الوضع الى عدم القدرة على دفع أدنى مبلغ من طلبات سحبيات العملاء، طبقاً لشهادات العديد من العاملين في القطاع البنكي.

عملية تجميد أرصدة البنوك، في البنك المركزي بصنعاء، بدأت خلال العام 2016، بعد أن قررت الحكومة المعترف بها دولياً نقل البنك المركزي اليمني، إلى العاصمة المؤقتة عدن، وهو ما كان يُفسر حينها محاولة لمنع نقل المقرات الرئيسية للبنوك من صنعاء، حيث عمدت جماعة الحوثي على تجميد كافة أموال البنوك لدى البنك المركزي بصنعاء، من احتياطات كانت تستخدمها البنوك لتغطية الإعتمادات المستندية والحوالات الخارجية، التي تستخدم أيضاً لاستيراد كافة أصناف السلع.

الخطوة التالية لجماعة الحوثي، كانت في العام 2019، خلال إجازة عيد الأضحى، حيث اعتقلت جماعة الحوثي، قيادات البنوك، والسطو على أنظمة السيرفرات من الإدارات العامة للبنوك في صنعاء، وجرى إرغام كافة البنوك التي تتواجد مقراتها الرئيسية بصنعاء، على توريد الأرصدة، التي تم إقفالها خلال آخر يوم من الدوام قبل إجازة عيد الأضحى من العام نفسه، إلى البنك المركزي بصنعاء، وفروعه في المناطق التي تديرها جماعة الحوثي.

تؤكد المصادر المصرفية، على أن هذه الخطوة شكلت مرحلة فاصلة، في سلسلة التقويض المباشر التي تعرضت لها البنوك والمصارف، من قبل جماعة الحوثي، حيث برّرت الجماعة، نهب أرصدة البنوك، بأنها محتجزة لدى جهاز الأمن والمخابرات.

تسميم البيئة المصرفية من قبل جماعة الحوثي، وإضرارها بالأنشطة الاقتصادية والمالية، أدى إلى جمود شبه كلي، في نشاط القطاع البنكي، حيث أقدم أحد البنوك خلال العام الماضي، على إغلاق فروعه في المحافظات، وتسريح الموظفين ولم يبقي إلا على فرعيه في صنعاء والحديدة.

تراجعت أنشطة البنوك وعجزت عن دفع ودائع المودعين، على الرغم من امتلاكها أرصدة ضخمة، محتجزة لدى جماعة الحوثي في البنك المركزي بصنعاء، لتجد بعض المصارف نفسها عاجزة عن سداد مصاريف فواتير ضرورية الكهرباء والمياه، والرسوم الحكومية، كالتأمينات، والضرائب على رواتب الموظفين لأكثر من عامين، علاوة على عدم قدرتها دفع رواتب الموظفين، التي وصل ببعض الفروع بأنها تدفع للموظف عشرة ألف ريال، ومع هذا يعجز عن استلامه من الحساب البنكي، لضعف السيولة.

لماذا الاستهداف؟

من خلال المعلومات التي حصلنا عليها من القطاع المصرفي، يتضح لنا دوافع هذا الاستهداف للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية، أبرزها وجود مساع وتوجهات لجماعة الحوثي، لإعادة تشكيل القطاع البنكي الذي يعمل منذ عقود، وإنشاء قطاع مصرفي جديد ينتمي للطبقة الطفيلية التي أثرت من الحرب وراكمت أموالها من خلال تجارة الحرب وأدواتها والتي تستخدم بعيداً عن الأطر القانونية والقواعد الحاكمة للقطاع المصرفي الدولي، وتمثل ذلك بإنشاء العشرات من منشآت الصرافة والتي بات تهيمن على سوق الصرف في المناطق التي تديرها جماعة الحوثي، ويجري حالياً العمل على تحولها بنوك للتمويل الأصغر، كما ظهرت بوادر تحركات لإعادة تشغيل البنوك التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، مثل كاك بنك، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، حيث تحتفظ الجماعة بإيراداتها وأرصدتها، وعينت لها أعضاء مجالس للإدارة.

استهداف البنوك القائمة، ظل هدفاً لجماعة الحوثي منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء، حيث تسعى الجماعة لإنشاء كيان مالي بديل، من خلال قيامها بالدفع بمنشآت الصرافة التابعة لها إلى التحول إلى بنوك للتمويل الأصغر، والاستحواذ على النشاط المالي، التي كانت تشغله البنوك والمصارف المعروفة.

ما يحدث من تقويض مستمر للقطاع البنكي بصنعاء، لن يخرج عن سياق التضييق الشامل الذي يتعرض له القطاع الخاص بشكل عام، من خلال استهداف البيوت التجارية، وإنهاك رأس المال الوطني، ودفعه للمغادرة خارج البلد، وإحلال تجار تابعين لها بهدف إحكام سيطرة جماعة الحوثي على الاقتصاد اليمني، وبالقلب منه القطاع المصرفي.

بدعم حوثي وغطاء إيراني..

«القاعدة» يهاجم المناطق المحررة

مع تلقيه دفعات من الدعم «الحوثي» بما في ذلك المسيرات، زادت طموحات «القاعدة» في اليمن لشن هجمات معقدة في البلاد وتهديد الأمن البحري.

ويوم أمس الأحد، شن التنظيم هجوما جديدا ، إلا أنه تحطم على صخرة القوات في محافظة أبين، جنوبي اليمن، وكبد «الإرهابيين» خسائر فادحة.

وقال مصدر محلي، إن مجموعة «إرهابية» من عناصر تنظيم القاعدة، شنت هجوما عنيفا على أحد المواقع العسكرية للقوات الجنوبية في وادي عوامران، بمديرية مودية شرقي المحافظة الساحلية.

وفي بيان صادر عنها، أكدت القوات الجنوبية في بيان، وقوع الهجوم الإرهابي، مشيرة إلى أنها «نجحت في إحباطه وأجبرت العناصر الإجرامية من تنظيم القاعدة على الفرار بعد تكبدها قتلى وجرحى».

وأوضح البيان أن عناصر من تنظيم القاعدة «تسللت إلى أطراف وادي عوامران، وقامت بالهجوم على مواقع للواء السادس دعم وإسناد في القوات الجنوبية»، مضيفا: «نجحت قواتنا في صد الهجوم وأجبرت العناصر الإرهابية على التراجع والفرار عقب تكبدها خسائر فادحة».

وأشار إلى أن الهجوم الإرهابي للتنظيم نفذ بغطاء ناري للتنظيم وذلك عبر قصف للطيران المسير بالقذائف على مواقع القوات، ما أدى إلى مقتل جندي وإصابة آخر.

يأتي هجوم القاعدة في أبين بعد 3 أيام من آخر سنه التنظيم على موقع عسكري لقوات دفاع شبوة في منطقة المصينعة، بمديرية الصعيد في محافظة شبوة، مما أسفر عن مقتل 3 جنود وإصابة آخرين.

وكانت مصادر مطلعة حذرت في وقت سابق خلال تصريحات نقلتها شبكة» العين الإخبارية»، من استعدادات واسعة يجريها تنظيم القاعدة بالتنسيق مع مليشيات الحوثي لرفع وتيرة هجماته في المناطق اليمنية المحررة، خاصة في محافظتي شبوة وأبين الجنوبيتين.

ويشن تنظيم القاعدة هجمات متواصلة بمناطق اليمن المحررة، وقع أكثر من 80% منها، في أبين تليها شبوة، واستهدفت غالبيتها قوات الحزام الأمني، تليها ألوية الدعم والإسناد وقوات دفاع شبوة ثم شرطة ومحور أبين.

ووفقا لآخر تقرير أممي، فإن «القاعدة» استمر في حشد موارده التشغيلية والبشرية صوب المحافظات الجنوبية خاصة شبوة وأبين، وأدخل طائرات بدون طيار إلى خط المعركة بدعم من الحوثيين الذين قدموا تدريبات تشغيلية للتنظيم، بعد تأسيسه وحدة خاصة بالطائرات المسيرة.

كما أعطى تنظيم القاعدة أولوية في تحالفه مع مليشيات الحوثي لتحرير عناصره من السجون، لتجديد صفوفه، وقد أطلق الحوثيون سراح العديد من أعضاء القاعدة وخبراء المتفجرات في سبتمبر/أيلول الماضي، وفقا للتقرير الأممي.

ما الأسباب؟

يرى خبراء يمنيون أن دعم الحوثي للقاعدة بالطائرات المسيرة وإطلاق سراح قياداتها، يأتي ضمن هندسة إيرانية لزيادة طموح التنظيم في تهديد الأمن البحري وزيادة أزمة حركة التجارة العالمية، والذي سينعكس سلباً على تأمينات السفن القادمة إلى الموانئ اليمنية، المحملة بالسلع والغذاء.

وقال رئيس مركز جهود للدراسات في اليمن، عبدالستار الشميري إن «الدعم الحوثي لتنظيم القاعدة الإرهابي هو هندسة إيرانية، ظهرت بوادرها في عام 2006، ثم تطورت العلاقات بين الحوثيين والقاعدة تدريجياً حيث سُحبت قيادات التنظيم إلى إيران على رأسهم سيف العدل الزعيم الروحي والقيادي الخليفة لأسامة بن لادن والظواهري».

وأوضح الشميري، في حديث لـ«العين الإخبارية»، أن إيران «تُعطي كل أذرعتها في المنطقة سواء كانت القاعدة أو جماعات الإرهاب في أفريقيا والصومال، ومليشياتها في سوريا ولبنان والعراق، الخبرة والسلاح والمسيرات، إضافة إلى المال والمعلومات وهو الرصيد الاستراتيجي الذي تنطلق من خلاله وتتطور هذه الجماعات».

وأشار إلى أن الدعم الذي يتلقاه «القاعدة» في اليمن، هو «دعم إيراني في الأساس، فيما الحوثي المنسق له»، مؤكداً أن تزويد القاعدة بالطيران المسير «يضيف تهديداً أمنياً بحرياً جديداً للمنظومة الأمنية في البحر العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط».

غطاء إيراني

وبحسب رئيس مركز جهود، فإن «السياسة الإيرانية التي اعتمدت على مواجهة العالم من خلال هذه الأذرع، لجأت إلى تهديد الملاحة الدولية والإقليمية مثل الحوثيين والقاعدة حاليا، وأن جزءا كبيرا من تنظيم القاعدة في اليمن أصبح يتبع إيران».

منتخب الشباب يستأنف تحضيراته بمعسكر داخلي

يستأنف المنتخب الوطني للشباب تحضيراته السبت القادم ، بخوض معسكر إعدادي داخلي بصنعاء استعدادا لخوض التصفيات الآسيوية للشباب ضمن منافسات المجموعة السادسة التي تضم إلى جانب منتخبنا صاحب الضيافة إندونيسيا ، وكل من تيمور الشرقية والمالديف ، وتقام خلال الفترة ٢١ إلى ٢٩ سبتمبر المقبل.

وأقر الجهاز الفني بقيادة المدرب الوطني محمد البعداني ومساعده الكابتن هيثم الأصبحي استدعاء جميع اللاعبين الذين شاركوا مؤخراً في بطولة غرب آسيا الثالثة التي أقيمت بمدينة الطائف السعودية ، للدخول في معسكر صنعاء الذي يستمر حتى موعد المغادرة إلى مدينة البصرة العراقية لخوض معسكر إعدادي خارجي يتخلله خوض مباراتين تجريبيتين أمام المنتخب العراقي للشباب خلال شهر أغسطس المقبل.

ويأتي معسكر صنعاء تنفيذا لخطة الجهاز الفني بهدف الاعداد بصورة جيدة لخوض التصفيات الآسيوية وبما يسهم في تعزيز الجاهزية الفنية للاعبين وتأهيلهم فنياً وبدنياً وصولاً إلى مستوى يؤهلهم للمنافسة بقوة في التصفيات وتحقيق النتائج الإيجابية التي تلبي الآمال والتطلعات.

أويارزابال.. البديل الذي قاد إسبانيا إلى المجد

لم يكن النجم الإسباني ميكيل أويارزابال (٢٧ عاماً) يُدرك أنه سيصبح حديث العالم، بعدما سجل هدف الانتصار لصالح «لاروخا» في شباك منتخب إنكلترا، ليُهدي بلاده لقب بطولة كأس أمم أوروبا لكرة القدم «يورو ٢٠٢٤»، للمرة الرابعة في التاريخ، عقب نهاية اللقاء الختامي بانتصار الإسبان بهدفين مقابل هدف.

وتعرض ميكيل أويارزابال إلى إصابة خطرة للغاية، في شهر مارس/ آذار ٢٠٢٢، بعدما سقط على أرض الملعب أثناء التدريبات مع ناديه، ريال سوسيداد، ليسارع الجهاز الطبي للفريق إلى فحصه، ليتبين بعدها أنه مُصاب بقطع في الرباط الصليبي، وغاب عن العديد من المواجهات، لكن صدمته الكبرى حينها كانت الغياب عن بطولة كأس العالم في قطر ٢٠٢٢.

ورفض أويارزابال الاستسلام، وعاد بعد عدة أشهر إلى التدريبات مع نادي ريال سوسيداد، إذ استطاع في الموسم الماضي تقديم أفضل أداء، سواء في الدوري الإسباني أو دوري أبطال أوروبا، ما جعله أحد أعضاء التشكيلة الأساسية للمدرب، لويس دي لافوينتي، الذي قرر إعادته مرة أخرى إلى منتخب إسبانيا، للمشاركة في بطولة «يورو ٢٠٢٤».

ودخل ميكيل أويارزابال بديلاً في الدقيقة الـ٦٨، لكنه استطاع رسم السعادة على وجوه جماهير «الماتادور»، بعدما أحرز الهدف الحاسم في شباك منتخب إنكلترا في الدقيقة الـ٨٦، ليعلق على ذلك، في تصريحات نقلتها صحيفة ماركا الإسبانية، بقوله: «لقد قمت بعملي، وما كان ينبغي فعله في جميع الأوقات، لأنه توجب عليّ تقديم يد المساعدة، وكنت محظوظاً بما فيه الكفاية، بتسجيل هذا الهدف».

ورغم أن أويارزابال يلعب قائداً لخط الوسط وخلف المهاجمين بنادي ريال سوسيداد، فإن المدرب لويس دي لا فوينتي أشركه رأس حربة صريحاً، بعد إخراج القائد ألفارو موراتا من المواجهة النهائية في المسابقة القارية، لكي يستغل المدير الفني تحركات صاحب الـ٢٧ عاماً، الذي شكّل خطورة على قلب دفاع منتخب إنكلترا، بفضل تحركاته الرائعة، وهو ما جعله يسجل هدف الانتصار، الذي أهدى «لاروخا» لقب بطولة كأس أمم أوروبا لكرة القدم «يورو ٢٠٢٤»، التي أقيمت في ألمانيا.

وتُوّج المنتخب الإسباني لكرة القدم بلقب بطولة أمم أوروبا لكرة القدم، الأحد، بانتصاره على المنتخب الإنكليزي بنتيجة (٢-١)، في النهائي الذي أقيم على الملعب الأولمبي بالعاصمة الألمانية، برلين، في لقاء شديد التنافس، ليرفع المنتخب الإسباني رصيده إلى أربعة ألقاب، منفرداً بالرقم القياسي الذي كان يشترك فيه رفقة المنتخب الألماني، بينما فشل المنتخب الإنكليزي في حصد لقبه الأول، وخسر النهائي للمرة الثانية على التوالي، بعد هزيمته أمام المنتخب الإيطالي، وبحضور جماهيره عام ٢٠٢١.

دي لافوينتي..
مُكتشف المواهب في لاروخا

قاد المدرب الإسباني لويس دي لافوينتي (٦٣ عاماً) منتخب بلاده إلى التتويج ببطولة أوروبا، للمرة الرابعة في تاريخه، بعد انتصاره على المنتخب الإنكليزي بنتيجة (٢-١) في النهائي، الذي أقيم في ألمانيا، لتنفرد إسبانيا بالرقم القياسي في عدد التتويجات بالبطولة، ويؤكد المدير الفني المخضرم أنه استحق ثقة الاتحاد الإسباني، الذي منحه فرصة قيادة المنتخب الأول.

وظهرت بصمة المدرب دي لافوينتي خلال البطولة بشكل واضح من حيث الأرقام أو الأداء، إذ إن المنتخب الإسباني انتصر في كل المباريات، متجاوزاً منافسيه من أعلى مستوى، مثل إيطاليا وكرواتيا في الدور الأول، ثم منظم البطولة، منتخب ألمانيا، وبطل العالم ٢٠١٨، فرنسا في نصف النهائي، قبل الفوز على إنكلترا، وصيف النسخة الماضية، في النهائي، مسجلاً ١٥ هدفاً خلال البطولة في رقم قياسي جديد.

وأثبت دي لافوينتي أنه مدرب يصطاد الألقاب، فقد قاد إسبانيا إلى التتويج بدوري الأمم، في الصيف الماضي، وبعد عام تُوّج ببطولة أمم أوروبا، ما مكّن منتخب إسبانيا من طيّ صفحة مشاركته في كأس العالم ٢٠٢٢، عندما ودّع البطولة منذ ثمن النهائي، بعد عروض مخيّبة في مختلف المباريات قادت إلى رحيل لويس إنريكي، ولكن الوضع اختلف في «يورو ٢٠٢٤»، إذ كان المنتخب الإسباني الأفضل منذ المباريات الأولى، وقدم عروضاً مقنعة وممتعة في الوقت نفسه.

وما يُحسب للمدرب الإسباني، أنه راهن خلال هذه البطولة على القوة الجماعية، دون التفكير في الأسماء المعروفة، إذ ضمّت القائمة أربعة لاعبين من ريال سوسيداد، كما أنه منح الثقة إلى ألفارو مورتا، ولم يتردد في اختيار لامين يامال ونيكو ويليامز في قيادة الهجوم، رغم نقص الخبرة لديهما، إضافة إلى أن معظم التعديلات التي قام بها أعطت الإضافة، وذلك لتعويض الأسماء التي تعرّضت للإصابة، مثل داني أولمو، الذي أحسن تعويض بيدري، كما أن إسبانيا خاضت مواجهة فرنسا دون عناصر مؤثرة، ولكنها حققت الانتصار عن جدارة بعد عرض قوي.

ويُمكن اعتبار اعتماد الاتحاد الإسباني على دي لافوينتي مدرباً للمنتخب الأول منعرجاً مهماً في مسيرة «لاروخا»، لأن هذا المدرب حقق نجاحات كبيرة مع منتخبات الشبان، ففي عام ٢٠١٥ فاز بأمم أوروبا لأقل من ١٩ عاماً، وتُوج ببطولة أوروبا لأقل من ٢١ عاماً عام ٢٠١٩، ولم يتردد في إتاحة الفرصة أمام المواهب الشابة ومساعدتها في هذه البطولة، ما يُعطي المنتخب الإسباني الإمكانية لبسط سيطرته على المسابقات الكبرى، خلال السنوات المقبلة.

إيجاز

الأخيرة

الإثنين 9 محرم 1446 هـ 15 يوليو 2024م العدد (55)

تراجع حالات النزوح الداخلي

سجلت حالات النزوح الداخلي في اليمن تراجعاً خلال الأسبوع الثاني من يوليو/تموز الجاري بأكثر من ٣٠٪ مقارنة بالأسبوع السابق له.

وقالت منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقرير التتبع السريع للنزوح، أصدرته أمس، إنها رصدت ٢٩ أسرة تتكون من ١٧٤ شخصاً، نزحت مرة واحدة على الأقل، خلال الفترة بين ٧ و١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٤.

وتُمثّل حالات النزوح المسجلة الأسبوع الماضي انخفاضاً بنسبة ٣٤٪ عن الأسبوع السابق له (٣٠ يونيو/حزيران - ٦ يوليو/تموز)، والذي شهد نزوح ٤٤ أسر تتألف من ٢٦٤ شخصاً.

وأشار التقرير إلى أن حالات النزوح في الفترة المشمولة بالتقرير اقتصرت على محافظتي مأرب والحديدة، حيث شهدت الأولى ٢٦ أسرة نازحة (داخلية ومن الحديدة)، فيما سجلت الثانية ٣ أسر نزحت داخلياً بين مديريات المحافظة.

وأفادت مصفوفة النزوح (DTM) التابعة لمنظمة الهجرة إلى أن الظروف الاقتصادية كانت السبب في نزوح ١٨ أسرة، وهو ما يشكل ٦٢٪ من إجمالي الأسر النازحة الأسبوع الماضي، فيما كانت المخاوف والتهديدات الأمنية الناجمة عن النزاع وراء مغادرة ١١ أسرة مناطقها الأصلية، وبنسبة ٣٨٪.

وأضافت المصفوفة أنها رصدت، وخلال نفس الفترة، عودة ثماني أسر إلى مواقعها الأصلية، ٦ منها في محافظة تعز وأسرتان في مأرب.

وأوضح التقرير أنه تم تحديد ٢٨ أسرة إضافية نازحة في الأسبوع قبل الماضي؛ والمحدد بالفترة بين ٣٠ يونيو/حزيران و٦ يوليو/تموز ٢٠٢٤، وكانت في محافظتي الحديدة (١٥ أسرة)، وتعز (١١ أسرة)، وأسرتان في مأرب، «وقد أضيفت هذه الأرقام إلى إجمالي النزوح التراكمي المسجل منذ بداية العام».

وأكدت منظمة الهجرة الدولية أنها تتبعت ١,٧٤٥ أسرة (١٠,٤٧٠ شخصاً) تعرضت للنزوح مرة واحدة على الأقل، خلال الفترة بين ١ يناير/كانون الثاني و١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٤.

كاريكاتير

«اليمنية» تستأنف أولى رحلاتها المباشرة بين عدن ودبي

استأنفت الخطوط الجوية اليمنية، ، أولى رحلاتها المباشرة بين مدينتي عدن ودبي مروراً بمطار الريان، بعد تسع سنوات من التوقف. وأوردت «اليمنية» في جدول رحلاتها ليوم الاثنين، والمنشور على صفحتها في «فيسبوك»، أولى رحلاتها الجوية المباشرة بين مطاري عدن الدولي وآل مكتوم في مدينة دبي الإماراتية. وانطلقت الرحلة من مطار عدن في الساعة (٧:٤٠) صباحاً باتجاه مطار الريان بمحافظة حضرموت، ومن هناك غادرت الساعة (١٠:١٠) صباحاً نحو مطار آل مكتوم في مدينة دبي. وأشارت «اليمنية» إلى أن إعادة تشغيل خط دبي سيكون بمعدل رحلتين في الأسبوع على خط (عدن - الريان - دبي - عدن)، وذلك كل يوم اثنين وجمعة، وقد تمت جدولة الرحلات حتى تاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤.

الأمن القومي: لم يتم الإدلاء بأي تصريحات حول قضية المقدم عشال

عدن ـ سبأنت

نفى مصدر في جهاز الامن القومي ما تداولته وسائل اعلام محلية من مزاعم كاذبة منسوبة للجهاز عن اعتراض اتصالات استخباراتية بشأن مخطط لاستغلال قضية المقدم علي عشال الجعدني المختطف من قبل عناصر إجرامية، لتفجير الوضع في العاصمة المؤقتة عدن.

واكد المصدر، عدم ادلاء الجهاز بأي تصريحات حول قضية المقدم عشال، بما فيها تلك التناولات التي زعمت اعتراض اتصالات استخباراتية خارجية بأطراف داخلية، لتنفيذ تفجيرات اثناء تظاهرة تضامنية مع المقدم علي عشال.

وقال المصدر ان تلك التناولات هي مجرد اشاعات لا أساس لها من الصحة وتهدف الى محاولة اثارة الفتنة وتأجيج الاحتقان الشعبي و التشويش على سير التحقيقات المستمرة في هذه القضية المنظورة امام الأجهزة المختصة.

واوضح المصدر ان قضية اختطاف المقدم علي عشال باتت تحت الاشراف المباشر من اللجنة الامنية العليا بعد ان تم ضبط عدد من المشتبه بهم في القضية والشروع بالتحقيقات القانونية.

كما اكد المصدر استمرار الجهات المعنية بملاحقة، وتعقب وضبط كل من يثبت تورطه في الجريمة، واحالتهم الى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع، داعيا وسائل الاعلام الى تحري الدقة عند التعاطي مع القضايا ذات البعد الامني، واستقاء المعلومات بشانها من مصادرها المعنية.

البرنامج السعودي يدعم قطاع النقل بـ 38 مشروعاً ومبادرة

عدن - سبأنت

قال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن «انه دعم قطاع النقل في اليمن بـ ٣٨ مشروعًا ومبادرة خدمت أكثر من ١٤ مليون مستفيد».

وذكر البرنامج في تقرير نشرته وكالة الانباء السعودية (واس) أمس، ان هذه المشاريع أسهمت في رفع كفاءة الموانئ وطاقتها الاستيعابية، ودعم حركة السفر الآمنة، إلى جانب تحسين كفاءة الطرق الحيوية، وتعزيز أداء المنافذ الحدودية.

وأسهمت مبادرات البرنامج في قطاع النقل في رفع جودة الحياة في اليمن، وتعزيز روابط الوصول الاجتماعية عبر مشاريع ومبادرات متعددة، ودعمت حركة السفر الآمنة والنقل الجوي، وأسهمت في تسهيل التنقل والوصول والمغادرة من اليمن برًا وبحرًا وجوًا.

وتأتي مشاريع ومبادرات قطاع النقل متماشية مع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وتعمل على تحقيق الهدف الثالث والتاسع والحادي عشر من خلال المساهمة في تطوير البنية التحتية، ودعم الحركة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

غرق شاب وإنقاذ 7 آخرين في سواحل المكلا

أعلنت قوات خفر السواحل بمحافظة حضرموت، الجمعة، وفاة شاب غرقاً، وإنقاذ ٧ اخرين اثناء ممارستهم السباحة في مياه بحر العرب بمنطقة الستين بمدينة المكلا.

وقال سكان محليون لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) «أن الغريق محمد أنس بن ضبيع (٢٣ عاما) من مديرية غيل باوزير، غرق في ساحل الستين بالمكلا صباح اليوم الجمعة اثناء ممارسته السباحة»

واعتاد السكان والزائرين على الاغتسال في مياه البحر التي تكون شديدة البرودة في نجم موسم البلدة.

وحذرت السلطات المحلية والأمنية وخفر السواحل، السكان من الاغتسال في الأماكن التي تشتد فيها الأمواج.

اعفاء السودانيين من تأشير الدخول إلى اليمن

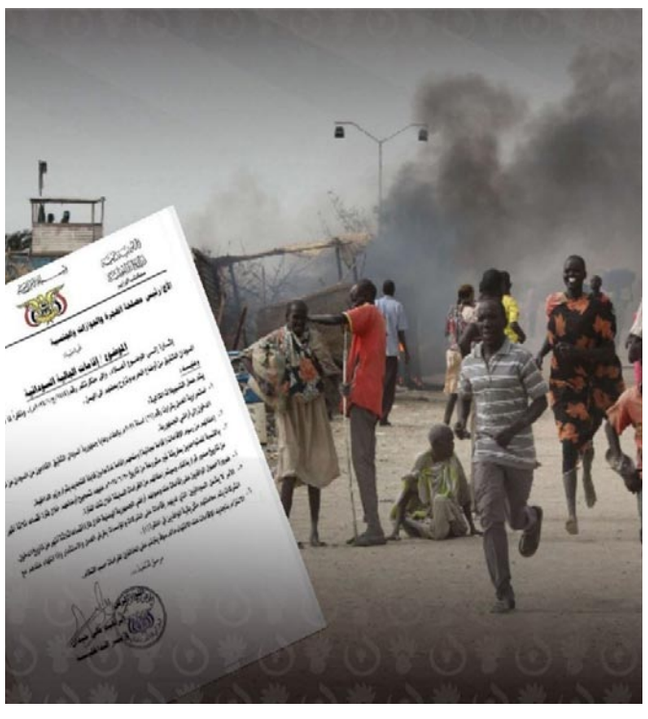

أقرت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، إعفاء جميع الوافدين السودانيين من تأشيرات الدخول إلى أراضي البلاد، ومنحهم إقامات مجانية. وأصدر وزير الداخلية؛ إبراهيم حيدان، توجيهات صريحة إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، بإعفاء الرعايا السودانيين الوافدين إلى اليمن من رسوم تأشيرات الدخول إلى أراضي البلاد.

كما تضمنت التوجيهات إعفاء الوافدين من رسوم الإقامات ومنحهم إقامة مجانية لمدة عامين قابلة للتجديد بقرار من وزير الداخلية، مع «ضرورة حصول الوافدين على هذه الإقامات عند وصولهم الأراضي اليمنية خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الدخول».

وأكد وزير الداخلية أن قرار الأعفاء لا يشمل السودانيين الذين لديهم إقامات على الشركات والمؤسسات بغرض العمل والاستثمار، لكن «إذا انتهت عقودهم مع الشركات فيتم معاملتهم مثل بقية الوافدين من حيث حصولهم على الإقامة وفق الفترة المحددة بثلاثة أشهر».

ونوهت التوجيهات إلى ضرورة قيام السودانيين المتواجدين بطريقة غير مشروعة من تاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٤، بتصحيح أوضاعهم خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار بذلك، وسيتم إعفائهم من الغرامات السابقة خلال الفترة السابقة. وشدد وزير الداخلية في توجيهاته على ضرورة التزام الجميع بتجديد الإقامات عند الانتهاء، ما لم سوف يترتب على المخالفين الغرامات، حسب النظام.